

الجنس في الوراثة اذا العنصر ليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه والله اعلم **قوله**
 خبر المتوارثين في توجيه العموم بان يقال ليس المراد من واحد من خبر من خبر مستثنى وانما
 المراد صاحب حقيقة العبد الموصى خبر من صاحب حقيقة العبد المستثنى من حيث هي
 ميمما على حرف فوجه ثمة خبر من جود الله **قوله** ضوان عنه وعقله شغيب
 في الالة و شغيب في الارض في شغيب من لحن اشغيب بالفتح المصدر وبالفتح الاسم يقال
 شغيب للملح اذا خرج معنوا واصلا المتلحار حاليه شغيب شغيبا في الالة من الملح تارة
 وينكفي اخرى يعصب شغيبا في الارض يضرب من نصيب تارة في كلامه او بغيره تارة
 ينكفي وملا مسوخ فيه الوصيفة ايضا ان يكون الوصف كاعف كورا ولا يعفوا
 بل ينصفه نفس المتبادر الذي هو نكرة نحو رجل ضربه فان معناه كثير من الرجال
 ولو صدمها من قدام معناها والله اعلم **قوله** خلع الزبدان تبع في هذا المثال اللوح
 في المتقرب في شرحه الصواب ان مثل نحو ضرب الزبدان حسن في هذا فامح الزبدان
 ليس مما نحن فيه لان الطلاع في المحكوم عليه وهو الذي يحتاج الى الاعتقاد
 عن وقوعه نكرة واعتقوا عنه بانه قريب من المعرفة بالانحصار واما المحكوم
 به كالموصى في المثال فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريضه كما تفعلوا عليه
 بلا حاجة الى الاعتقاد عن وقوعه متبوعا بالانحصار بالعلم انتهى بالمعنى **قوله**
 غير المعجزة انما فان غير المعجزة لان المعجزة لا تحتاج الى مسوخ اذا الاصل في الخبر
 ان يكون نكرة لان الاخبار معلوم لا يعيد وهذا لا يخبر به نكرات للظهور
 نحو بل انتم فوج الانحصار مما يجوز حصوله بذكره ولانه اذا كان
 معرفة مستندا الى معرفة فوج كونه صفة وكان نكرة لدمج هذا الوصف
 بمصارف تليق **قوله** بعض كذا لا يجوز الابتداء بها الا بمسوخ كقولك
 لا يجوز الاخبار بما الا بمسوخ يحصل الجارية في بذكره **قوله** اعرف الاخبار
 انما بعض على اللفظ للمتوارث المعنى ولا يكون عرف من الوصف والظن
 ان اللفظ واجب **قوله** ليلما يوجه وهو التعليل بعينه لا يتعلل لا متعلق تقديمه
 عنده استقوا بها تليق او ان العلة في التوضيح ان جعل الاور ضم اصح
 صلاحيته لان يكون مبتدأ مخالفة للاصل من غير بدلته وذلك مسوخ

قوله رجلا في حافر الاور ان يكون في المثال اخر رجل صالح وابو حنيفة ابو يوسف
 كذا متعلق اللفظ صفي وغيره **قوله** لا لتبصر المتبادر ان اللفظ صفي في شرح الوراثة
 وفيه نكرات في جودها في ما فاجم زيد اعرب زيد فاعلا او مبتدأ في بالوا
 يتجوز الامرين وصنعوا تقديم الخبر في زيد فامر ليلما يتبصر بالفاعل
 في العرفي انتهى المراد عنه وفيه يقال ليس بالاصل في كلام زيد وارجع الى البصر
 في تقوى العظم اذ اصله جعل الجملة اسمية وعدم التقوى لا جعلها وعلية
 بل هو جعل التقوى مع الجملة الفعلية ايضا لما ضرب ليلما على بالمتبادر الجاز
 تقوى العبد المتبصر عن المتبادر لكونه على منع التقديم اما في ما فاع
 زيد فان تقوى حاصل بطل وجه لان الجملة اسمية على كل حال وحينئذ لا منع التقوى
 والله اعلم **قوله** وهذا التقدير لا بد عنه اما اذا ارجع الضمير نحو كذا وما اذا ارجع طارا
 بما يجوز تقديمه ايضا وتلا ثما المختار وما في لواء السبعين جميعا انه نحو انية
 على المصنف ارجان جعازا تقديمه او متعلقا بخبر ليلما في الالف على السامع
 بسقوط الالف لمخالفات اسلاهم في هذا خبر الزبدان فاما وهو هو العباب
 ان يخبر التباس المتبادر بنا كيد البعل فوالا فمت بلما يجوز فمت انا ليلما يتوهم
 ان ليلما كيد البعل معوت صليست تب على الجملة الاسمية والله اعلم **قوله**
 عن استبعاد لان الاستبعاد وملا في معرفة فيسر الطلاع من نوع النوع فيوجب التقييم
 ليعلم من اول الامر نوع الطلاع وينسج في حصول التمام في نفسه اللفظ صفي كمنه
قوله مصدر الطلاع فيل علمه نفي نحو ان زيد الغايه ولو كان هذا المصدر على
 ما قبلها فيما بعدها واجيب باللفظ هنا من لغة من عملها والاصل لان زيد افعال
 باشرت اللفظ في خبره في احيية اجتماع حرفي توكيد في محل واحد والله اعلم **قوله**
 ان اللفظ من الخبر صلاحيته المستفهم بانظر توجيهه صلاحيته اللفظ صفي في الفعل
 عن الالف صين سيمويه والكيل انما كذا لا يجوز من زيد واما من اخوة
 انفسهم انه يجوز رجع انفسهم بتغيرها صلاحيته انفسهم وانفسهم
 بتغير انفسهم انفسهم انتهى وحيث اجاز الالف في بلا كقوله في نفسه
 والله اعلم **قوله** وفيه عليه ايضا ان يكون الخبر كليا كزيد اضربه وهاهنا

قوله